#أنا_لستُ_ملكك

حملة ضدّ العنف الجنسي

في لبنان، تشكل محنة العاملات المنزليات المهاجرات في ظل نظام الكفالة تذكيراً صارخاً بقضية العبودية في العبودية في العصر الحديث. وبناءً على الزخم الذي تولّد عن الحركات التي يقودها المهاجرون، مثل الإنجاز المهم الذي حققته "إغنا ليغنا" بحملتها ضد التحرش الجنسي، تطلق مجموعة لنستعيد حقوقنا حملة #NotYourProperty لمواصلة تسليط الضوء على المشكلة المتجذّرة والمتمثلة في العنف ضد المرأة مع التركيز خصوصاً على العنف الجنسي الذي تتحمله النساء المهاجرات على أيدي أصحاب العمل والوكلاء والسلطات وحتى المجتمع الأوسع.

رسالة "لنستعيد حقوقنا"

اليوم، بصفتنا مجموعة "لنستعيد حقوقنا"، نطلق حملة #لست_ملكك التي تركز على قضية متجذرة بعمق في المجتمع اللبناني: العنف الجنسي ضد عاملات المنازل المهاجرات في لبنان. وتتمحور الحملة حول الاعتراف بالحق الأساسي لكل عامل مهاجر في العيش بلا عنف والتمتع بحقوقه الكاملة. وبصفتنا مجموعة، نتمسك بعزمنا على تسليط الضوء على هذا الوباء الصامت والمطالبة بتغيير هادف. ونؤكد على ضرورة التحوّل الثقافي الشامل لمنع ومكافحة العنف والاستغلال الجنسي، مؤكدين أن هذه المسؤولية تقع على عاتق المجتمع ككل. ونتمسك بدعوتنا إلى العمل الجماعي لضمان سلامة النساء المهاجرات ومساواتهنّ ومشاركتهنّ الكاملة في المجتمع اللبناني.

ونؤمن بأهمية تسليط الضوء على جانب أساسي من حملتنا، وهو الاعتراف بإنسانيتنا وكرامتنا كنساء مهاجرات من ذوات البشرة الملونة. وفي حين نرفض فكرة كوننا ملكاً لشخص ما، فمن المؤسف أنَّ هذا هو الواقع الذي ينظر إلينا به المجتمع اللبناني ويعاملنا به في كثير من الأحيان. فهذه المعاملة غير الإنسانية تجرّدنا من كرامتنا، لكنها لا تستطيع أن تمحو قيمتنا وكرامتنا المتأصلة.

نسعى إلى تسليط الضوء على الممارسات الاستغلالية الخبيثة في نظام الكفالة. فمنذ وضعه، يقوم هذا النظام بإخضاع العاملات المهاجرات للتنميط والتسليع والاستغلال. فقيام وكلاء التوظيف بالتقاط صور لنا وتوزيعها على أصحاب العمل المحتملين، تجعلنا مجرد صور للاختيار، تماماً كاختيار أي سلعة أخرى من خلال الصورة. كما يعترف العديد من أصحاب العمل علناً بأنهم يستندون في قراراتهم إلى مظهرنا، مما يكشف عن الواقع المزعج المتمثل في أن قيمتنا تتحدّد فقط من خلال مظهرنا. وقد ظهرت العديد من القصص عن أصحاب العمل الذين يتفاخرون بأنهم "اشترونا" مؤكّدين سيطرتهم المطلقة علينا، وأنَّ اختيارهم كان قائماً على معايير سطحية بحتة. كذلك تؤكّد هذه الممارسات على الحاجة الملحة لتحدّي نزع الصفة الإنسانية عن العاملات المنزليات المهاجرات وتحويلهنَّ إلى مجرد سلع متأصلة في نظام الكفالة.

لقد تعرضنا لأشكال عديدة من العنف الجنسي على أيدي أصحاب العمل والوكلاء والسلطات في لبنان. وتشمل هذه الأفعال، على سبيل المثال لا الحصر، التحرش الجنسي في وسائل النقل العام والخاص، والتحرش اللفظي في الشوارع، والتمييع العنصري. كما يواجه العديد منّا إهانات جنسية وغالباً ما يُفترض خطأً أننا عاملات جنس فقط بسبب عرقنا. ويتصاعد العنف إلى إساءة جسدية ونفسية، بما في ذلك الاعتداء الجنسي والاغتصاب والتعرض لنا بشكل غير اللائق والجرائم الجنسية الرقمية وعبر الإنترنت (مثل التشهير عبر الإنترنت). تعمل هذه الأفعال على تفاقم صدمة الاستغلال والتسليع، مما يجعل من الضروري معالجة الإساءة المنهجية التي يتيحها نظام الكفالة والدعوة إلى حقوق وكرامة النساء المهاجرات في لبنان.

من خلال تجهيز مجتمعاتنا لتولي زمام المبادرة في دفع التغيير، فإننا نهدف إلى العمل نحو إنهاء العنف الجنسي ضد النساء المهاجرات في لبنان، وتفكيك مواقف لَوم الضحية، والدعوة إلى حقوق المهاجرين الناجين، وتحدّي السلوكيات السامة، والمطالبة بالمساءلة، وتعزيز الفهم العميق والالتزام بالموافقة الحقيقية.

الرسائل الرئيسية لحملة #أنا_لستُ_ملكك

إنَّنا كمجموعة "لنستعيد حقوقنا" نؤكّد على الحق الأساسي لكل امرأة مهاجرة في العيش والعمل في لبنان، من دون الاعتداء عليها واستغلالها جنسيّاً في إطار نظام الكفالة. كما ندعو إلى تغيير ثقافي شامل لمنع ومكافحة مثل هذه الانتهاكات، مع التأكيد على المسؤولية الجماعية التي نتقاسمها جميعاً في ضمان سلامة وكرامة العاملات المهاجرات والعدالة لأولئك المتضررين. من المهم أن تُسمع أصوات النساء المهاجرات، ليس فقط بسبب تعرضهنّ المتزايد لهذه السلوكيات الضارة، ولكن أيضاً لأنَّ القيم المُستمدَّة من تجاربهن ستشكل مستقبل مجتمعنا.

١) لنؤمن بالنساء المهاجرات وندعمهنّ

نلتزم كمجموعة "لنستعيد حقوقنا" بتقديم الدعم والمساعدة لضحايا العنف الجنسي. إذ ندرك الصعوبة الهائلة التي يواجهها الناجون في الكشف عن مثل هذه الحوادث، حيث يعانون غالباً من الخوف والضيق ومواقف لَوم الضحية، وخصوصاً في سياق نظام الكفالة حيث يعيش العديد من الأشخاص حياة منعزلة. ومن الضروري كحلفاء، الاستجابة بالتعاطف والإيمان والدعم الثابت للناجين.

٢) لنرفع الصوت، ولا نقف مكتوفي الأيدي

نتحدى كمجموعة "لنستعيد حقوقنا" الصمت السائد داخل المجتمع اللبناني بشأن العنف الجنسي الذي تتعرض له العاملات المنزليات المهاجرات. وندين صبغ النساء المهاجرات بطابع جنسي، كما نؤكد أننا أكثر من مجرد عاملات منزليات، فنحن أفراد نستحقّ الاحترام والكرامة. يجب علينا أن نتصدى بشكل جماعي لتطبيع العنف الجنسي، بما في ذلك السلوكيات التي تضفي طابعاً جنسياً على النساء المهاجرات، والتحرش الجنسي في وسائل النقل، وتقييد الحقوق داخل منازل أصحاب العمل والعنف اليومي ضد النساء. إنها مسؤولية جماعية للمجتمع اللبناني أن يواجهوا أولئك الذين يرتكبون العنف الجنسي ضد جميع النساء، بما في ذلك العاملات المنزليات المهاجرات.

٣) إنضمّوا إلينا

ندعو كمجموعة "لنستعيد حقوقنا" إلى التغيير الشامل من خلال تسليط الضوء على العنف الجنسي داخل نظام الكفالة والحاجة إلى إشراك النساء المهاجرات في مكافحة العنف الجنسي. ونشجع المجتمع المدني اللبناني على أن يكون متعدد الجوانب في نهجه. كما ندعو إلى إشراك أوسع لأصوات المهاجرين في المناقشات وتطوير السياسات المتعلقة بالعنف الجنسي. إذ نرفض التمثيل الشكلي ونؤكد على أهمية المشاركة الهادفة والفعّالة، منا نؤكد على الدور الذي لا غنى عنه للعمال المهاجرين كمساهمين في تطوير السياسات المؤثرة. بالإضافة إلى ذلك، ندعو إلى التعاون مع المجتمع المدني اللبناني لتحقيق تغيير جذري معاً.

الخلفيّة: لماذا ما نقوم به مهمّ؟

لا يزال العنف الجنسي يشكل قضية منتشرة وملحة بالنسبة للعديد من النساء المهاجرات العاملات في ظل نظام الكفالة في لبنان، لا سيما أنَّ المعلومات الموثوقة حول العنف الجنسي في لبنان نادرة بما في ذلك داخل مجتمع المهاجرين. ويرجع هذا جزئياً إلى انعدام الثقة العام في السلطات الرسمية، وانتشار ثقافة إلقاء اللوم على الضحايا، والوضع غير المستقرّ والهشّ للعمال المهاجرين.

لقد تعرضت النساء المهاجرات في لبنان لكمية كبيرة من أنواع العنف المختلفة، بما في ذلك الاعتداءات الجسدية والإكراه والمضايقة وانتهاك الخصوصية والعنف الجنسي. وقد كشف بحث "إغنا ليغنا" الرائد عن ارتفاع معدل حدوث هذه الحوادث بشكل مثير للقلق داخل نظام الكفالة، مع بقاء العديد من الحوادث بدون الإبلاغ عنها بسبب المخاوف بشأن الاحتجاز والعواقب التي تترتّب على ذلك. وكشفت النتائج التي تمّ التوصّل إليها أن 68٪ من العاملات المنزليات المهاجرات تعرّضن لحالة واحدة على الأقل من التحرش الجنسي.
إن العنف الجنسي لا يتم الإبلاغ عنه بشكل عام، لكننا نعتقد أنه يتم الإبلاغ عنه بشكل أقلّ من قبل الفئات الأكثر ضعفاً وتهميشاً في المجتمع.

في العام 2021، أقرّ البرلمان اللبناني القانون رقم 205، الذي جرّم التحرش الجنسي وأنشأ صندوقاً في وزارة الشؤون الاجتماعية لدعم وإعادة تأهيل الناجيات من الإعتداء. وقد وُصف القانون بأنه "أحد أفضل القوانين من نوعه في المنطقة" بسبب تعريفه الواسع للتحرش الجنسي وشموله للتحرش الجنسي في مكان العمل. هذا ويحتوي قانون العقوبات اللبناني على أحكام تجرّم جوانب معيّنة من العنف الجنسي، وهي "الجُماع القسري"، مع جوانب مختلفة لا ترقى للمعايير الدولية. ومع ذلك، يواصل الجناة ارتكاب أعمال العنف الجنسي مع الإفلات من العقاب، ولم تُظهِر السلطات اللبنانية أي وعي أو إرادة سياسية لمعالجة هذه القضية.

ومع ذلك، لا تزال النساء المهاجرات يجدن أنفسهنَّ في وضعٍ ضعيف، ويواجهنَ تحديات التنقل في بيئة غريبة بينما يتحمَّلنَ التهديد المستمر بالعنف الجنسي. وبمجرد وصولهن إلى لبنان، يواجهن الاستغلال، والتمييز، وانعدام الأمن، والعنف. وتساهم اختلالات القوة العميقة التي يخلقها نظام الكفالة في تعرضهن للإساءة وتعيق وصولهن إلى العدالة. لذلك، من الضروري تسليط الضوء على الحاجة الملحّة إلى معالجة هذه القضايا والقضاء على السلوكيات الضارة التي تكرّس دورة الاعتداء والاستغلال الجنسيين داخل نظام الكفالة.

#NOTYOURPROPERTY
RECLAIM OUR RIGHTS

MWA Migrant Workers' Action

ROR Our Rights. Our Power. Our Freedom.